

يتطلع الى حريته واستقلاله». وأضاف: «ان لنا تجارب كثيرة مع المجانين. فالذي حرق الاقصى مجنون! والذي اطلق النار على قبّة الصخرة وقتل اثنين مجنون!». واذا كان الامر كذلك، فلماذا قام العقلاء بقتل ثمانية وجرح ما لا يقل عن خمسمئة في أعقاب المذبحة الأولى؟» (الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره).

### الجريمة الثانية

ما ان وصلت انباء مذبحة يوم الأحد مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حتى خرج المواطنون في تظاهرات تلقائية، انفجرت في وجه الوجود الاسرائيلي. ووقع أكثر الاحداث عنفاً في قطاع غزة، خصوصاً في مدينة رفح التي جاء منها غالبية الشهداء (كتاب، مصدر سبق ذكره).

في البداية، حاصر المتظاهرون الفلسطينيين منزلاً يستخدمه الجيش الاسرائيلي نقطة مراقبة، وقد احتّمى من تواجد من الجنود الاسرائيليين داخل المنزل، وطلبوا، عبر جهاز لاسلكي، مساعدة الجيش، فحضرت قوات منه مزودة بمدفع قاذف للحجارة، وقنابل مسيلة للدموع، وعبارات مطاطية، وأخذوا يطلقون باتجاه المتظاهرين في محاولة لتفريقهم (نيوزويك، ١٩٩٠/٦/٤، ص ٢٣). وكان رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، أعلن وضع قطاع غزة تحت حصار لمدة ٢٤ ساعة، ودفع بالآلاف الجنود الى القطاع، الذي اعتبر النقطة الأكثر سخونة (المصدر نفسه). وبرّر شومرون الاجراءات هذه بقوله انه هدف الى «منع نشيطي الانتفاضة من تحريض الجمهور على القيام بتظاهرات كبيرة». وأضاف: «أدخلنا قوات كبيرة الى المناطق [المحتلة]، واتخذنا الاجراءات اللازمة لمنع تفجّر الانتفاضة» (فلسطين الثورة، نيغوسيا، العدد ٧٩٩، ١٩٩٠/٦/٣). لكن مسؤولاً اسرائيلياً آخر ذهب الى تقدير معاكس، فقال ان حادث ريشون لتسيون «أذكى الانتفاضة»، ووصفه بأنه شبيه بحادث الباص الذي قتل خلاله عدد من العمّال الغزيين، والذي كان الفيل الذي أشعل الانتفاضة (الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره). فعلى الرغم من حظر التجول الذي فرضه شومرون على جميع الاراضي المحتلة، فقد وقعت مواجهات وصدّامات

التي أعقبت الحادث، خصوصاً من قبل رسميين اسرائيليين؛ كما أثار تعليقات أخرى معاكسة تماماً. فقد أعلنت مصادر الشرطة الاسرائيلية، بعد وقوع الحادث مباشرة، ان القاتل، بوبر، «مختل عقلياً، ويعاني من مشاكل عاطفية، وسُرّح من الجيش [الاسرائيلي] بعد ان أمضى حكماً بالسجن» («الحياة»، مصدر سبق ذكره). وقال رئيس الشرطة الاسرائيلية، يعقوب تيرنر، ان بوبر لم يمض خدمته العسكرية كاملة في الجيش، بسبب ما أسماه بمشكلاته العاطفية؛ وانه قام بجريمته، «لأن فتاته لم تبادل له حبّه لها» (المصدر نفسه).

وانتقد الخبير الاسرائيلي في شؤون الاجرام، ستانلي كوهين، الذي يعمل في الجامعة العبرية، تجاهل السياسيين الاسرائيليين، ووسائل الاعلام الاسرائيلية، الاطار السياسي لمذبحة يوم الأحد، والتركيز الشديد على المشاكل الشخصية للقاتل بوبر. قال كوهين: «ان مناخ العنصرية [هو] من نتاج سياسات الحكومة الاسرائيلية المسؤولة عن الحادث، هذا، مسؤولة غير مباشرة». وأضاف: «لم يوجّه أحد، في الحكومة، تعليمات مباشرة الى [القاتل]؛ لكن سياسة الحكومة تجاه الفلسطينيين وتصريحات الزعماء [الاسرائيليين] في السنوات الاخيرة، التي هوّنا فيها من أدمية العرب ووصفهم بأنهم وحوش وهوام، شجعت على ظهور العنصرية». وأكد كوهين ان اختيار القاتل فلسطينيين هدفاً، والطريقة التي نفّذ بها مذبحته ذات أهمية، من الناحية السياسية (الحياة، ١٩٩٠/٥/٢٢).

واعتبر رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة، الجريمة «من جملة الجرائم التي [جاءت] تعبيراً عن سياسة رسمية لدولة تمارس العنصرية والارهاب الرسميين». وقال: «ان الحكم على قاتل مجرم بالسجن لمدة خمسة شهور، وعلان [المدعو] أبوت، الذي حاول اغتالي، انه غير نادم على جريمته، التي برّرها دينياً من خلال حاخام اسرائيلي، وقيام اسرائيل بهدم القبور اليهودية، بهدف مضاعفة الاحقاد العنصرية ضد العرب، واستعداد الاسرائيليين عليهم؛ كل ذلك، وغيره، يشير الى مصدر هذه الجرائم، و [الى] مخاطرها، باعتبارها [تلقى] دعماً فكرياً، وسياسياً، وعسكرياً، لقتل الحرية والانسان في شخص مواطننا الفلسطيني، الذي